

## تقرير

## شباب «عرب الحروك» بلا عمل

والأخيرة عن تأمين الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم لمواطنيها»، لافتاً في هذا الإطار إلى «أن تيار المستقبل كان ولا يزال يبذل ما في وسعه لمساعدة أبناء العشيرة وفقاً للإمكانات المتوفرة لديه، من خلال المؤسسات الاجتماعية التابعة له، فضلاً عن تأمينه فرص عمل للكثيرين منهم في مختلف الإدارات الرسمية والشركات الخاصة». ورأى النمر، الناشط في مجال النقابات العمالية والزراعية، أن أحد أهم أسباب ظاهرة البطالة «تزايد أعداد النازحين من سوريا وتنافسهم مع المقيمين الذين يعانون أصلاً من غياب فرص العمل»، موضحاً أنه ليس ضد استخدام اليد العاملة السورية «من واجبنا مراعاة ظروفهم الإنسانية والاجتماعية، لكن ليس على حساب العامل اللبناني».

يوضح هود طعيمة، أمين سرّ مجلس المندوبين في الاتحاد الوطني للفلاحين في لبنان، أن أكثر من 1000 عامل من أبناء العشيرة يتوزعون على المعامل والمؤسسات الخاصة داخل البقاع وخارجه، صرف منهم حوالي 400 عامل وموظف، بعدما رفضوا تخفيض أجورهم إلى أقل من النصف، ويسال في هذا الإطار «كيف يمكن لهؤلاء متابعة العمل بأجر يومي لا يتجاوز 10 آلاف ليرة لبنانية وأقل من ذلك أحياناً؟ وهو المبلغ الذي يرضى به العامل الأجنبي أو النازح من سوريا»، ومن موقعه كأمين سرّ لاتحاد العشائر العربية في لبنان، يشدد طعيمة على ضرورة الحدّ من تنامي ظاهرة البطالة بين صفوف الشباب الذين أصبح معظمهم عبئاً على أهلهم ومجتمعهم. لم يخف طعيمة موجة السخط التي يشعر بها أبناء العشيرة تجاه الدولة بشكل عام، والتيار السياسي المحسوبون عليه على نحو خاص «لا يلتفت إلينا من حصد نسبة 90% من أصواتنا في الانتخابات النيابية عامي 2005 و2009، إلا مع اقتراب موعد هذا الاستحقاق».

عجزها عن تأمين متطلبات التعليم حتى في المراحل الابتدائية»، لافتاً إلى أن أعداد الأولاد الذين لم تسمح لهم الظروف المعيشية بالجلوس على مقاعد الدراسة في السنوات الأخيرة تفوق حالياً 800 تلميذ من الجنسين، تراوح أعمارهم بين 5 و12 سنة، ولا تتعدى نسبة المتعلمين 10%، يحظى معظمهم بفرص عمل مرموقة داخل لبنان وخارجه. أكثر ما يتخوف منه فياض، هو ازدياد أعداد العاطلين من العمل.

يحمل فياض مسؤولية الإهمال المزمن

«**صرف نحو 400 عامل لأنهم رفضوا تخفيض أجورهم إلى النصف**»

لبلدته على كل الصعد للدولة، التي «تعتبرنا مواطنين من الدرجة الثانية أو ربما الثالثة، ولنا عتب كبير على تيار المستقبل الذي يحظى بنسبة تأييد عالية بين أبناء العشيرة، ولا نزال منه سوى وعود بتحسين أوضاعنا المعيشية من جميع الجوانب لم يتحقق منها شيء، في مقدمها إنشاء مدرسة رسمية كان القيمين في التيار قد آمنوا لها اعتمادات مائة تحولت قبل سنوات إلى منطقة عكار لأسباب تتعلق بالحسابات الانتخابية».

من جهته، يشير أحد فعاليات العشيرة، رفعت النمر، إلى أنه لا يجوز تحميل تيار سياسي معين مسؤولية كبيرة بهذا المستوى «لا يمكن أن تحل جهة سياسية مهما كبر حجمها مكان الدولة المسؤولة الأولى

## نقولاً أبو رجيلي

نحو 10 آلاف نسمة، هو عدد أبناء عشيرة عرب الفاعور (عرب الحروك) المنتشرين في بعض قرى البقاع الأوسط، تحتضن بلدة إسهابية الفاعور (جنوبي تريبل البقاع) الغالبية العظمى منهم، وتوزع منازل البعض منهم ضمن الأراضي التابعة عقارياً لمدينة زحلة (معلقة أراضي)، وقرى، تريبل، بر الياس، الدلهمية وكفرزبد، وتعتمد معظم أسرها على العمل في القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، بعدما كانت تربية المواشي في ما مضى مصدر رزقهم الوحيد، من ثم تحول عدد غير قليل منهم إلى اقتناء شاحنات صغيرة مخصصة لتحميل جميع أنواع البضائع والمنتجات الزراعية، وآخرين وجدوا ضالّتهم بالعمل على حافلات صغيرة (فانات) لنقل الركاب في جميع الاتجاهات، وفي العقود الأخيرة، توجه العشرات منهم إلى المنطقة الصناعية في زحلة للعمل في معامل ومؤسسات صناعية وتجارية اكتسبوا منها خبرات مهنية في جميع المجالات.

يطغى الهمّ المعيشي على أبناء العشيرة على سواهم من الهموم السياسية والأمنية، ولا يحتاج الأمر إلى الكثير من العناء لاكتشاف معاناتهم المزمنة منذ أن حطت رحالها في هذه البقعة الجغرافية قبل أكثر من 100 عام، وتكفي جولة في شوارع بلدة إسهابية الفاعور وأزقتها، ليتبين حجم تفاقم مشكلة البطالة بين شبابها، وبالأخص الفئة العمرية بين 15 و30 سنة، فتكاد لا تخلو ساحة أو ردهة دكان من مجموعة شبان عاطلين من العمل، يمضي معظمهم نهاره بنفخ دخان الترابيل وارتشاف القهوة والشاي. يشرح شيخ العشيرة مبرز الفياض أن البلدة تفتقر إلى مدرسة رسمية، «بحيث يتسنى لميسوري الحال إرسال أولادهم إلى مدارس البلديات المجاورة، أما الأسر الفقيرة، فلا حول لها ولا قوة حيال

صور مثلاً وغيرها من المدن الجنوبية. ويسال هؤلاء كيف سيُمتحن تلامذة جنوبيون توتروا لسماع أصوات الفذائف طيلة ليلة الأحد - الاثنين ولم يناموا وهم يسكنون في النبطية وغيرها. لكن الوزير يؤكد أنه تابع والمدير العام للتربية فادي برك تقارير من غرفة عمليات الامتحانات عن سير الاستحقاق في كل المناطق، وأعطى توجيهاته بالعمل لتهيئة الظروف المؤاتية وإيجاد الحلول للمشاكل الطارئة. وبلغت إلى أنه بات في حوزة الوزارة لائحة بأعداد المتغيين الذين كانوا في الجنوب، ومراكز امتحاناتهم في بيروت.

وفي صور، أنشأ رئيس المنطقة التربوية في الجنوب باسم عباس مع فريق من الدائرة والمعلمين والوزارة غرفة عمليات منذ السادسة صباحاً في ثانوية صور للبنات لإجراء الامتحانات في المنطقة، رغم تأخيرها نحو ساعة أيضاً بعدما تعذر وصول المراقبين ورؤساء المراكز من صيدا وشرقي صيدا، والبالغ عددهم نحو 300 مراقب ورئيس مركز. لكن كيف تأمين النقص؟ يجيب عباس: «استطعنا تجاوز القطوع بتعاون الوزارة والمعلمين والمديرين». وقد بلغت نسبة الغياب في المدينة نحو 2% فقط.

وفي اليوم الثاني لامتحانات، تكرر مشهد المواكبة الأمنية للتلامذة من عرسال. فقد نقل 200 تلميذ من عرسال إلى رأس بعلبك بواسطة باصات للمشاركة في امتحانات الشهادة المتوسطة. ورافق رئيس بلدية اللبوة رامز أمهز المتحنين منذ الفجر حتى الانصراف على حد تعبيره. هذا الأمر سينسحب، كما يقول، على امتحانات شهادة الثانوية العامة بفرعها الأربعة، «لكوننا اتخذنا قراراً بذلك ولن نتراجع عنه، وإن هذات الأجواء نسبياً في منطقة البقاع الشمالي، لكننا سنستمر في حماية التلامذة من أي اعتداء قد يتعرضون له». ولم تؤثر الاعتصامات التي نفذها المواطنون تضامناً مع الجيش اللبناني أول من أمس على سير الامتحانات في اليوم التالي.



كذلك ينفي الوزير ما نُقل عنه أنّ «الامتحانات أُرجئت في مركز الليكي في الضاحية الجنوبية الذي يضم 250 تلميذاً على خلفية الاشتباكات العشائرية»، فالاستحقاق هناك استؤنف بصورة طبيعية.

«استئناف الامتحانات بمن حضر»، كانت هذه العبارة التي تمسك بها وزير التربية منذ ساعات الصباح الأولى، وقد تركت استياءً في أوساط بعض الأهالي الذين راحوا يعلقون: «هيذا ظلم للتلامذة، هودي بالبروفه صغار ما بصير نعرضهم للمخاطر». بعض التربويين رأوا أن عدم تأجيل الامتحانات في كل لبنان هو أسلوب غير علمي، وخصوصاً أن بعض المراقبين ورؤساء المراكز الذين يقطنون في صيدا لم يتمكنوا من الذهاب إلى

## مصارف

## سوق القطع هادئة حتى الآن



حذر وترقب في السوق المالية (ارشيف - هيثم الموسوي)

## 17

شهرًا

هي الفترة التي يمكن تغطيتها من خلال الاحتياطات المالية الأجنبية التي يحملها مصرف لبنان ضمن موجوداته. وبحسب آخر إحصاءات لمصرف لبنان، بلغت هذه الاحتياطات في نهاية أيار 2013 نحو 36,7 مليار دولار. هذه الأموال الاحتياطية التي لا يملكها مصرف لبنان كلها، بل هناك جزء أساسي منها تملكه المصارف، لكنها تضعه لدى مصرف لبنان، تعبر أيضاً عن مستوى وحجم تدفق الأموال إلى لبنان الذي يقاس من خلال من خلال عجز ميزان المدفوعات. هذا العجز تقلص في الأشهر الأولى من عام 2013 بسبب تحسن في تدفقات رأس المال. هذه التدفقات في رأي البنك الدولي «قصيرة المدى؛ لأنها ناجمة عن ارتفاع في هامش الفوائد المحلية الدولية».

كبار المسؤولين في وزارتي المالية والخارجية وفي المصرف المركزي وجمعية المصارف الفرنسية. وتندرج هذه الزيارة في إطار متابعة تنفيذ خطة التحرك الدولي التي وضعتها جمعية مصارف لبنان، التي تقضي بالتواصل المباشر وبمعد اجتماعات مكثفة مع شخصيات ذات نفوذ وتأثير في مواقع القرار داخل السلطات التشريعية والتنفيذية في عواصم الدول الكبرى، ولدى الهيئات والمنظمات الدولية، لتأكيد أهمية القطاع المصرفي اللبناني كأحد مقومات الاستقرار في لبنان والمنطقة. ويبحث الوفد مع المسؤولين الفرنسيين سبل تعزيز الروابط مع القطاع المصرفي الفرنسي الذي يقيم مع القطاع المصرفي اللبناني علاقات مراسلة واسعة ومكثفة منذ عقود، كذلك سيجدد الإعراب عن حرص المصارف اللبنانية الشديدة على مواصلة اعتماد المعايير الدولية في مختلف مجالات المهنة المصرفية، ولا سيما في ما يخص التزام العقوبات الدولية على بعض دول المنطقة واتباع آليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. (الأخبار)

ونديم القصار ووليد روفائل وشهدان الجبيلي، بالإضافة إلى الأمين العام للجمعية مكرم صادر. وبحسب الجمعية، يقوم الوفد بزيارة عمل يلتقي خلالها عدداً من

بالمهم أكثر من أحداث صيدا؛ فقد أعلنت جمعية المصارف أن وقدماً منها غادر بيروت إلى باريس أمس، وهو يضم رئيس الجمعية جوزف طريبه وعضوية نائب الرئيس سعد أزهري

لم تشهد سوق القطع في لبنان تحركات لافتة أمس، ولم يُظهر المودعون رد فعل سلبياً سريعاً إزاء الأحداث الأمنية في صيدا وأكثر من منطقة. وبحسب مصرفيين بقيت السوق هادئة وغاب أي طلب متفعل على الدولار، وقال أحد مديري المصارف الكبيرة لـ «الأخبار» إن المتعاملين في سوق القطع والمودعين عموماً اعتادوا هذا النمط من الأزمات، وباتوا يفضلون الانتظار لأيام عدة قبل اتخاذ قراراتهم، التي غالباً ما تبدأ بتحويل جزء من الودائع من الليرة إلى العملات الأجنبية الأخرى، ثم تنتقل إلى إخراج جزء من الودائع من لبنان إلى الخارج. وقال المدير المصرفي نفسه إن المودعين لم يُظهروا أمس ميلاً للتحرك، ربما لقناعتهم بأن أحداث صيدا لم تتحول بعد إلى حالة انهيار تام تستدعي حماية ثروتهم أو مذكراتهم. لكن سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي بلغ السقف الذي رسمه له مصرف لبنان خلال السنوات الماضية، أي 1515 ليرة لكل دولار وبلوغه هو أقرب إلى حالة وسطية بين الترقب والتفاعل مع الأوضاع العامة في لبنان. إلا أن المصرفيين لديهم ما يشغل